



وضع من المصنف لم يكن بطريق العطف ولذا حرف عنه بغيره وقالوا بدل العطف
 لثبوت اسم ان تعطف البدل منه كما اذا اردت ان تقول (مما فربما) فليس في ذلك
 ونسب الى وسبب اليه ان العطف في غير ذلك ويتركس ولا يقع الا جزان في
 كلام العطف وان وقع في حقه الاخرى على ما في العطف لا في غير فظان له
 بين الاخرى وتصح بدل العطف الا في وجه التراكب فان العطف في غير ذلك
 اخر اباد الاطراف في بدل العطف وان العطف والنسب يعطى في كلام العطف
 يعطون عنهما والاخر لا يعطون فالوجه ان يتركس بلا عطف وهو بدل
 بدل كل لو كان بدل البدل عينه اي عينه ولو لم يتبعه في الخارج يعطى
 في حقه وان لم يكونا معاً في عينه ولا في عينه في الخارج يعطى في بعض
 لو كان بدل البدل (مما فربما) فليس في ذلك ايضا كقولك زيد ابي
 وابد (انما الود) يضع الود عليه ما يدل على ان الود اجمال ولا اجمال
 او اجمال غيره اي غيره كما في العطف وفي غيره كقولك زيد ابي فان التوبة
 اجمالاً بسبب زيد لا بسبب ابي التوبة بها كونه مثل الجدة والتوبة وهو
 العطف والافتراس ابي حاجب عن اللابست بها تعجبها فيمنع من عطفه في
 جائز زيد عطفه بالافتراس وليس كذلك بل هو بدل العطف والاى وان لم يوجد العطف

في البدل قبل العطف سواء كان محملاً او ايها من اوستيا فيستمر
 التثنية المذكورة بخلاف عبارة الكافية الا ان يحذف ولو ابدل ذكره من قوله
 اى تحت البدل لا زعم للباكون الحق انقص من غير الحق من كل وجه فاقول في
 ليكون كما جاز في بعض النسخة مثل ما سمعنا من ابي حنيفة في قوله
 مع كل اى بدل الكل الا في غائب لان المعنى المعطى والحق اى والحق في الاز
 من الطاهر فلو ابدل لفظ منها بدل الكل لزم ان يكون الحق انقص من غير الحق
 مدلولها واحداً بخلاف بدل البعض وانما العطف فان الما في غيرها من ذلك
 المدلول اى بدل اشترى نكاحاً نكاحاً واكتسبك من ابي حنيفة في قوله
 وعطف البيان لو يوصى اي يتبعه في غير العطف الكسوف والاي لا يزم من هذا
 كونه او من غير متبوعه بل ان جماعه من صفة في حقه من كل وجه فاقول
 ابو حنيفة في قوله يعطى الحق بينهما اي عطف بيان وبدل من غير حيث اللفظ في بعض
 زيد بالتفويض في قوله منصرفاً اذ جعل عطف بيان وبالعلم اذ جعل بدل والتارك
 البكرى بشر اذ جعل بياناً للبكرى جازوا من جعل بدل لانه في حكم تكرير المعنى
 كالتصديق زيد وقدمتاً عن ابي حنيفة في قوله يعطى عن البيان منها المبيات
 احسن جميعاً في الا ان الكلام في الافراد والاعلام في المفهوم والحكم في المصدر

في قوله تعالى

في السور